Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور السياسات التعليمية لمعالجة ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٥

م.د. عباس لطيف العبيدي

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

The Role of Educational Policies in Addressing the Phenomenon of Drugs in IraqAfter 2005

Dr. Abbas Latif Al-Obaidi
Iraqi UniversityCollege of Law and Political Sciences
abbas.l.kareem@aliraqia.edu.iq

ملخص:

شهد العراق بعد ٢٠٠٥ تحولًا خطيرًا في تعاطي المخدرات، من ممر عبور إلى بلد مستهلك ومنتج، نتيجة لانهيار الأمن وتفكك المؤسسات. تفاقمت الظاهرة بسبب البطالة والفقر والتفكك الأسري، مما جعل الشباب أكثر عرضة لها. يعاني النظام التعليمي من ضعف الإرشاد النفسي، غياب المحتوى الوقائي، وقصور التنسيق بين الجهات المعنية. السياسات التعليمية الحالية لم تحقق الوقاية المطلوبة، مما أدى لتراجع التحصيل الدراسي وزيادة التسرب. ويوصي الباحث بإصلاح المناهج، تعزيز الإرشاد، بناء شراكات، وتكثيف حملات التوعية المجتمعية. حوله الى اللغة الانكليزية كلمات مفتاحية: السياسية التعليمية، المخدرات، الإدمان، المجتمع المدني، التكامل المؤسساتي، السياسات الوقائية.

abstract:

Since 2005, Iraq has witnessed a serious shift in drug abuse, transforming from a transit country into a consumer and producer due to security collapse and institutional breakdown. The phenomenon worsened with rising unemployment, poverty, and family disintegration, making youth more vulnerable. The educational system suffers from weak psychological counseling, lack of preventive content, and poor coordination among relevant institutions. Current educational policies have failed to provide effective prevention, leading to declining academic performance and increased dropout rates. The researcher recommends curriculum reform, strengthening counseling services, building institutional partnerships, and intensifying community awareness campaigns. Keywords: educational policy, drugs, addiction, civil society, institutional integration, preventive policies.

المقدمة:

تُعد السياسة التعليمية جزءًا أساسيًا من السياسة العامة للدولة، وركيزة لتحقيق الأهداف المجتمعية والقومية، إذ لا يمكن ترك إعداد الأجيال للصدفة. نجاح السياسة التعليمية يُعد مؤشرًا على كفاءة الدولة في إدارة التعليم وجودته، ويتطلب إعدادًا علميًا دقيقًا بمشاركة الخبراء وأصحاب المصلحة. تعتمد جودة السياسات على استخدام الأدلة المرجعية لتحسين القرارات التربوية وتنفيذها بفعالية. كما أن نجاحها لا يرتبط فقط بالعلم، بل يتأثر بعوامل ثقافية واجتماعية مثل القيم والتقاليد والموارد. لذا، يجب مراعاة هذه العوامل لصياغة سياسة تعليمية فعالة وشاملة.شهد العراق بعد عام ٢٠٠٥ تحولات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية كبرى، أدت إلى بروز تحديات جديدة على المستويين المجتمعي والتعليمي. من أبرز هذه التحديات تصاعد ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها، والتي لم تعد مجرد إشكالية جنائية، بل تحولت إلى خطر يهدد الصحة العامة، الاستقرار الاجتماعي، والتنمية البشرية. وفي خضم هذا الواقع، أصبحت المؤسسات التعليمية طرفًا أساسيًا في المواجهة، باعتبارها الإطار الأهم لتشكيل وعي الأجيال وتحصينهم ضد السلوكيات المنحرفة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة دور السياسات التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، لفهم آلياتها، تقييم فعاليتها، ورسم ملامح استراتيجية وقائية متكاملة.

أهمية البحث:

يسهم البحث في إثراء الأدبيات حول العلاقة بين التعليم والسياسات الوقائية، ويضيف منظورًا تربويًا إلى دراسة ظاهرة المخدرات. حيث يزوّد صانعي القرار بتوصيات عملية لتطوير السياسات التعليمية، بما يجعلها أكثر قدرة على التصدي للظواهر السلوكية الخطرة. وكذلك يوضح دور المدرسة والجامعة كخط دفاع أول في تحصين الشباب، وتقليل معدلات الانخراط في السلوكيات الضارة.

هدف البحث:

- تحليل واقع السياسات التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالوقاية من المخدرات.
- تحديد أوجه القصور في المناهج، الإرشاد النفسي، والتنسيق المؤسسي.
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز دور المؤسسات التعليمية في المواجهة الشاملة للظاهرة.

إشكالية البحث:

رغم تصاعد ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، لم تتمكن السياسات التعليمية من التصدي الفعّال لها، مما يثير التساؤل حول مدى قدرة النظام التعليمي على أداء دوره الوقائي والتوعوي في ظل التحديات البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن تطوير السياسات التعليمية، من خلال تعزيز الإرشاد النفسي، وتضمين المحتوى الوقائي في المناهج، وتحسين التنسيق المؤسسي، يمكن أن يسهم بشكل فعّال في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات بين فئة الشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٥.

منهجية البحث:

المنهج المعتمد: المنهج الوصفي التحليلي، لعرض السياسات التعليمية وتقييم فعاليتها من خلال تحليل الوثائق، المناهج الدراسية، والتقارير الحكومية.

على أساس ذلك تم تقسيم بحثنا الى ثلاث محاور وفق الاتي:

١-المحور الاول: الإطار النظري والسياسي للسياسات التعليمية في العراق.

٢-المحور الثاني تحولات ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاساتها على النظام التعليمي.

٣-المحور الثالث: التحديات البنيوية التي تواجه النظام التعليمي في ظل ظاهرة المخدرات

المحور الاول: الإطار النظري والسياسي للسياسات التعليمية في العراق

أولا: مفهوم السياسات التعليمية وأهدافها الوقائية:

١-**تعريف السياسات التعليمية:** تُعد السياسات التعليمية أحد المكونات الأساسية للسياسة العامة في أي دولة، وهي تمثل الإطار المنهجي الذي يُنظّم العملية التعليمية من حيث الأهداف، المحتوى، آليات التنفيذ، والتقييم. وعليه؛ فإن السياسة التعليمية هي "**الدستور الذي يتضمن المبادئ الأساسية للنظام التعليمي، بما يشمل المفاهيم العامة التي تتفرع منها مختلف التنظيمات والقواعد وأساليب العمل على المستويين التخطيطي والتنفيذي**"(سعد،٢٠٢٢). **كذلك عرفها اليونسكو بانها:" مجموعة من المبادئ والخطط الاستراتيجية التي تعتمدها الدولة لضمان جودة التعليم، وتحقيق العدالة والمساواة، وتلبية احتياجات التنمية المستدامة، وتُعد جزءًا من التخطيط التربوي طويل الأمد"** (سيد يوسف واخرون،٢٠٢٤، ٢١-٢٢).تُصاغ السياسات التعليمية عادةً ضمن خطط استراتيجية وطنية، وتُعكس فيها فلسفة الدولة، رؤيتها التنموية، واحتياجات المجتمع. كما أنها تتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتُعد أداة لتوجيه التعليم نحو تحقيق أهداف شاملة، منها ما هو معرفي، ومنها ما هو وقائي وسلوكي.

٢- **أهداف السياسات التعليمية الوقائية:** تتجاوز السياسات التعليمية في وظيفتها مجرد نقل المعرفة، لتصبح أداة وقائية تسهم في حماية المتعلمين من المخاطر السلوكية والاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات، العنف، والتطرف. ويمكن تلخيص أهدافها الوقائية من خلال الاتي:

أ- **تعزيز الوعي الصحي والسلوكي:**تهدف السياسات التعليمية إلى بناء وعي مبكر لدى الطلبة حول المخاطر الصحية والاجتماعية، من خلال إدماج مفاهيم الوقاية في المناهج الدراسية، خاصة في مواد التربية الإسلامية، العلوم الاجتماعية، والتربية الصحية. هذا الإدماج يُسهم في ترسيخ ثقافة الرفض المجتمعي للسلوكيات الخطرة، ويُعزز مناعة الطلبة النفسية والاجتماعية (Abdulrahman,2023,98).

ب- **تنمية المهارات الحياتية:**تُركز السياسات الوقائية على تطوير مهارات التفكير النقدي، اتخاذ القرار، التواصل، ومقاومة الضغوط، وهي مهارات تُعد ضرورية لتمكين الطلبة من مواجهة التحديات اليومية، والابتعاد عن السلوكيات المنحرفة. وقد أثبتت برامج مثل Life Skills Training فعاليتها في تقليل احتمالية تعاطي المخدرات بين المراهقين.

ت- **توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة:**تسعى السياسات التعليمية إلى خلق بيئة مدرسية آمنة، من خلال تعيين مرشدين تربويين، وتفعيل برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي، مما يُسهم في الكشف المبكر عن الحالات المعرضة للخطر، وتقديم الدعم المناسب لها.

ث- التكامل مع السياسات الصحية والاجتماعية تُعد السياسات التعليمية جزءًا من منظومة وطنية متكاملة، تتعاون فيها وزارات التربية، الصحة، والداخلية، الاعلام لتنفيذ برامج وقائية وعلاجية، وتبادل البيانات، وتنسيق التدخلات. هذا التكامل يُعزز من فعالية الاستجابة الوطنية لظاهرة المخدرات، ويُسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا ومناعة (Sa'adu,2022, 66–74).وعليه يهدف **البعد الوقائي للسياسات التعليمية** إلى بناء وعي صحي وسلوكي لدى الطلبة، وتعزيز قيم الرفض المجتمعي لتعاطي المخدرات. وهذا يسهم في تقوية المناعة النفسية والاجتماعية لدى الشباب من خلال التربية الوقائية.

٢-**أدوات السياسات التعليمية الوقائية:** أدوات السياسات التعليمية الوقائية، تُعد الوسائل التنفيذية التي تُستخدم لتحقيق الأهداف الوقائية داخل النظام التعليمي، خاصة في مواجهة الظواهر السلوكية الخطرة مثل تعاطي المخدرات. ويمكن عرض أبرز هذه الأدوات:

أ- **المناهج الدراسية الوقائية:**تُعد المناهج الدراسية الأداة الأولى التي تُوظف لنقل المفاهيم والقيم الوقائية. اذ يتم إدماج موضوعات حول أضرار المخدرات، مهارات الحياة، والصحة النفسية في مقررات التربية الإسلامية، العلوم الاجتماعية، والتربية الصحية. تؤكد (اليونسكو) أن المناهج التفاعلية التي تُشرك الطالب في التفكير والنقاش تُسهم في بناء مناعة سلوكية فعالة.

ب- **الإرشاد النفسي والتربوي:**يعرّف الإرشاد النفسي والتربوي بأنه "**عملية مهنية تفاعلية تهدف إلى مساعدة الطالب على فهم ذاته، وتطوير قدراته، والتكيف مع بيئته التعليمية والاجتماعية، من خلال تقديم الدعم النفسي والتربوي المناسب**". وتُعد هذه العملية جزءًا لا يتجزأ من السياسات التعليمية الحديثة، التي تسعى إلى بناء بيئة مدرسية آمنة، وتوفير آليات للتدخل المبكر في حالات السلوكيات الخطرة، ومنها تعاطي المخدرات. وفقًا لوحدة الإرشاد النفسي في جامعة بغداد، فإن الإرشاد النفسي يهدف إلى "مساعدة الطالب نفسيًا واجتماعيًا، ومعاونته على اكتشاف قدراته واستغلالها بشكل سليم لتحقيق أهدافه بما يتفق مع إمكانياته". ويُسهم هذا النوع من الإرشاد في تعزيز الصحة النفسية، وتقوية المناعة السلوكية، وتقديم الدعم في مواجهة الضغوط والانحرافات(علي، رابح،٢٠١٩، ١٤٧).

ت- **الأنشطة المدرسية التوعوية:**تشمل المسرحيات، المعارض، الحملات الإعلامية، والندوات التي تُنظم داخل المدرسة. حيث تُسهم هذه الأنشطة في ترسيخ المفاهيم الوقائية بطريقة غير مباشرة، وتُشجع الطلبة على التعبير والمشاركة. وتوصي منظمة الصحة العالمية باستخدام الأنشطة التفاعلية كوسيلة فعالة لتغيير السلوكيات الخطرة بين المراهقين.

ث- **برامج المهارات الحياتية:** تُركز على تنمية مهارات مثل (اتخاذ القرار، مقاومة الضغوط، التواصل، وحل المشكلات)، وتُستخدم برامج مثل "Life Skills Training" تدريب المهارات الحياتية في العديد من الدول، وأثبتت فعاليتها في تقليل احتمالية تعاطي المخدرات. وتُعرّف المهارات الحياتية وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، بأنها"**:القدرات التي تمكّن الفرد من القيام بسلوك تكيفي وإيجابي، يجعله قادرًا على التعامل بثقة وكفاءة مع متطلبات الحياة اليومية وتحدياتها**"(عبدالله، غازي،٢٠٢٥، ٥٨-٦٠). فهو برنامج تربوي يهدف إلى:

- تعزيز التفكير النقدي والإبداعي.
- تنمية مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات.
- تقوية القدرة على التواصل الفعّال والتعاطف.
- بناء الثقة بالنفس والقدرة على ضبط الانفعالات.
- مقاومة الضغوط الاجتماعية والسلوكية، مثل تعاطي المخدرات أو الانحراف

ج- **الشراكة مع الأسرة والمجتمع المدني:**تُعد الشراكة مع الأسرة والمجتمع المدني من أهم أدوات السياسات التعليمية الوقائية، خاصة في مواجهة ظاهرة المخدرات، إذ تُمثل هذه الشراكة امتدادًا وظيفيًا للمدرسة خارج جدرانها، وتُسهم في بناء بيئة داعمة ومتكاملة لحماية الطلبة وتعزيز صحتهم النفسية والسلوكية.وتُعرّف الشراكة التربوية بأنها "**علاقة تكامل وتعاون بين المدرسة، الأسرة، والمجتمع المحلي، تهدف إلى تحقيق أهداف تعليمية وتربوية مشتركة، من خلال تبادل الخبرات، وتنسيق الجهود، وتفعيل الأدوار المتبادلة**". وتُعد هذه الشراكة ضرورة استراتيجية في مواجهة الظواهر

السلوكية الخطرة، وعلى رأسها تعاطي المخدرات، لما توفره من دعم نفسي واجتماعي، ورقابة مجتمعية، وتفاعل تربوي مستدام. وهذا يعني أن السياسات التعليمية الفعالة تعتمد على تكامل الأدوار بين المدرسة والمجتمع(رضا،٢٠٢٠).

٣-أدوار الأسرة في الوقاية المدرسية:

- المتابعة المنزلية للسلوك والتحصيل الدراسي: حيث تُسهم الأسرة في الكشف المبكر عن التغيرات السلوكية لدى الأبناء، وتُعد خط الدفاع الأول في مواجهة الانحرافات.
- التواصل المستمر مع المدرسة: من خلال حضور الاجتماعات، المشاركة في الأنشطة، وتبادل المعلومات حول سلوك الطالب داخل وخارج المدرسة.
- تعزيز القيم والاتجاهات الوقائية داخل المنزل: مثل رفض تعاطي المخدرات، احترام الذات، وضبط الانفعالات، وهي قيم تُعززها الأسرة عبر التربية اليومية.

٤-أدوار المجتمع المدني في دعم السياسات التعليمية:

- تنظيم حملات توعية مشتركة؛ تُشارك بها منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج توعوية داخل المدارس، تشمل محاضرات، ورش عمل، ومواد إعلامية.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة؛ من خلال مراكز الإرشاد، الفرق التطوعية، والخدمات العلاجية المجانية أو المدعومة.
- المساهمة في تطوير المناهج والأنشطة المدرسية؛ عبر تقديم محتوى تثقيفي، أو دعم لوجستي، أو تدريب للكوادر التربوية.
- تعزيز الرقابة المجتمعية على البيئة المدرسية؛ بما يشمل مراقبة محيط المدرسة، الإبلاغ عن السلوكيات الخطرة، والمشاركة في صنع القرار التربوي(العتيبي،٢٠٢٥، ٤٧٨-٤٧٩).

المحور الثاني تحولات ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاساتها على النظام التعليمي

بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة من التحولات البنيوية العميقة التي أثّرت على جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك المنظومة الأمنية والاجتماعية. وقد شكّلت هذه التحولات بيئة خصبة لتنامي ظاهرة المخدرات، التي كانت قبل ذلك التاريخ محدودة النطاق، وتخضع لرقابة صارمة. لكن مع انهيار مؤسسات الضبط، وتفكك البنية القانونية، وتراجع دور الأسرة والمدرسة، تحوّل العراق تدريجيًا إلى بلد منتج ومستهلك للمخدرات، بعد أن كان مجرد ممر عبور إقليمي. على أساس ذلك سوف نتطرق في محورنا هذا الى اهم التحولات التي اسهمت في استفحال ظاهرة المخدرات في العراق.

أولًا: التحول الأمني وتفكك الرقابة المؤسسية أدى الاحتلال الأمريكي للعراق، وتفكيك الأجهزة الأمنية، وغياب الرقابة على المنافذ الحدودية، مما سمح بظهور شبكات تهريب منظمة، بعضها مرتبط بجماعات مسلحة، وأخرى مدعومة من أطراف إقليمية. لقد أسهم الانهيار الأمني والفوضى بعد عام ٢٠٠٥ في تحويل العراق إلى نقطة إنتاج واستهلاك، حيث تم استغلال الأراضي الزراعية في تصنيع المواد المخدرة، وتوظيف العائدات في تمويل أنشطة غير قانونية (الحسين،٢٠٢٥، ٥٤٩). كما أن ضعف الرقابة الجمركية، والانفتاح غير المنضبط على الأسواق الإقليمية، سمح بدخول أنواع جديدة من المخدرات، مثل الكريستال ميث والكبتاغون، التي تُعد أكثر خطورة من المواد التقليدية.**ثانيًا: التحولات الاجتماعية والاقتصادية:** تزامن الانفلات الأمني مع تراجع مؤشرات التنمية البشرية، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، والتفكك الأسري، مما أدى إلى ضعف المناعة الاجتماعية، خاصة بين فئة الشباب. وهذا يعني أن الجانب الاجتماعي يُعد البوابة الرئيسة لانتشار المخدرات في العراق، حيث ترتبط الظاهرة بانهيار منظومة القيم، وتراجع دور الأسرة والمدرسة في التوجيه والرقابة. كما أن غياب البرامج الوقائية، وتراجع دور الإعلام التربوي، ساهم في تطبيع الظاهرة داخل بعض الأوساط المجتمعية، خاصة في المناطق المهمشة أو المتأثرة بالنزاعات (سبع،٢٠٢٤، ٤٢)**ثالثًا: الأثر المركّب على التعليم:**انعكست هذه التحولات الأمنية والاجتماعية على النظام التعليمي بشكل مباشر، إذ أصبحت المدارس والجامعات تواجه تحديات غير مسبوقة في حماية الطلبة من التعاطي أو التأثر بالمحيط المجتمعي. وتشير العديد من الدراسات، أن أكثر مرتكبي جرائم المخدرات هم من فئة الشباب والأحداث مابين عمر (١٥-٢٥) سنة، وهي الفئة التي يُعوّل عليها النظام التعليمي في بناء مستقبل البلاد، مما يجعل الظاهرة تهديدًا مباشرًا للتنمية البشرية والتعليمية في العراق. كما أن غياب التنسيق بين الوزارات التربية، الصحة، والداخلية أدى إلى ضعف الاستجابة المؤسسية، وغياب استراتيجية وطنية واضحة للوقاية المدرسية (عبد العزيز،٢٠٢١، ٤٢٢-٤٣٢). وهو ما يُضعف من قدرة النظام التعليمي على التدخل المبكر، وتقديم الدعم النفسي والتربوي المناسب.**المحور الثالث: التحديات البنيوية التي تواجه النظام التعليمي في ظل ظاهرة المخدرات** في ظل تصاعد ظاهرة تعاطي المخدرات بين فئة الشباب في العراق، يُواجه النظام التعليمي تحديات بنيوية عميقة تُضعف من قدرته على أداء دوره الوقائي والتربوي. هذه التحديات

لا ترتبط فقط بضعف الاستجابة للظاهرة، بل تعكس خللاً هيكليًا في البنية المؤسسية، التشريعية، والوظيفية للقطاع التربوي والتعليمي، مما يُعيق بناء بيئة تعليمية آمنة قادرة على حماية الطلبة من السلوكيات الخطرة. ويمكن تحديد اهم هذه التحديات من خلال الاتي: -

أولًا: نقص الكوادر المؤهلة في الإرشاد النفسي والتربوي: تعاني المدارس من غياب شبه تام للمرشدين النفسيين المؤهلين، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. كما أن إعداد المعلمين لا يشمل تدريبًا كافيًا على مهارات الكشف المبكر أو التعامل مع الطلبة المتأثرين نفسيًا وسلوكيًا. إضافة لذلك ان ان إعداد الهيئات التعليمية في العراق لا يواكب معايير القرن الحادي والعشرين، ولا يُراعي التحولات النفسية والاجتماعية التي يمر بها الطلبة(موسى،٢٠١٤، ص٣). إضافة لذلك؛ لا تُخصص الجامعات العراقية برامج كافية لإعداد مرشدين تربويين متخصصين، كما أن الإرشاد غالبًا ما يُدمج ضمن تخصصات عامة في علم النفس أو التربية. ولا توجد آلية واضحة لتوظيف خريجي الإرشاد النفسي في المدارس، ولا يتم استثمار مخرجات الجامعات في سد الفجوة الميدانية.

ثانيًا: غياب المحتوى الوقائي في المناهج الدراسية: يُعد غياب المحتوى الوقائي في المناهج الدراسية أحد أبرز الثغرات البنيوية التي تُضعف من قدرة النظام التعليمي العراقي على مواجهة ظاهرة المخدرات والسلوكيات الخطرة. ولا تزال المناهج الدراسية في العراق، تفتقر إلى محتوى تربوي وقائي منهجي يُعالج هذه الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر. ويُعد هذا الغياب مؤشرًا على ضعف الرؤية التربوية في ربط التعليم بالواقع الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات النفسية والسلوكية التي تواجه الطلبة (المصدر نفسه، ١٠-١١). **ويمكن تحديد مظاهر غياب المحتوى الوقائي على الطالب من خلال الاتي: -**

أ- التركيز على التلقين المعرفي دون بناء الوعي السلوكي: تعتمد المناهج على الحفظ والاستظهار، وتُهمل المهارات الحياتية مثل مقاومة الضغوط، اتخاذ القرار، والتفكير النقدي.

ب- غياب وحدات تعليمية مخصصة للوقاية من المخدرات في الغالب: اذ لا توجد دروس أو أنشطة منهجية تتناول أضرار المخدرات، أو آليات الوقاية منها، أو كيفية طلب المساعدة.

ج- ضعف التكامل بين المناهج والأنشطة المدرسية: لا يتم ربط المحتوى الدراسي بالأنشطة التوعوية أو الإرشادية، مما يُفقد العملية التعليمية طابعها الوقائي والتفاعلي.

د- غياب التوجيه التربوي في الكتب الرسمية: لا تحتوي الكتب المدرسية على إرشادات سلوكية أو قيمية موجهة للطلبة، خاصة في المراحل الإعدادية والثانوية وحتى الجامعية.

ثالثاً: الآثار التربوية والاجتماعية لغياب المحتوى الوقائي:

أ- ضعف مناعة الطلبة النفسية والسلوكية في مواجهة الضغوط المجتمعية.

ب- زيادة قابلية الانخراط في السلوكيات الخطرة مثل التعاطي، العنف، أو الانحراف.

ج- غياب الوعي الوقائي داخل الأسرة والمجتمع نتيجة عدم تلقي الطلبة لمفاهيم وقائية داخل المدرسة.

د- تراجع دور المدرسة كمؤسسة تربوية وقائية، وتحولها إلى بيئة تعليمية تقليدية غير متفاعلة مع الواقع(عمر،٢٠٢٢، ٥٢٥).

وهذا يعني ان المناهج التعليمية العراقية لا تزال تعتمد على أساليب الحفظ والتلقين، وتفتقر إلى محتوى يُعزز التفكير النقدي والمهارات الحياتية، مما يُعيق بناء جيل قادر على مواجهة التحديات السلوكية والاجتماعية.

رابعاً: ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية:لا يوجد إطار تشاركي واضح بين وزارات "التربية، الصحة، والداخلية" في مواجهة ظاهرة المخدرات داخل المدارس. ان غياب قاعدة بيانات مشتركة، أو آليات متابعة وتقييم، يُضعف من فعالية البرامج الوقائية. وهذا يعني أن السياسات التعليمية في العراق تُعاني من التداخل والتضارب، مما يُعيق تنفيذ خطط متكاملة برغم خطورة ظاهرة المخدرات وتزايد انتشارها بين الفئات العمرية المدرسية، إلا أن التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية لا يزال محدودًا، ويعاني من فجوات هيكلية وإجرائية تُضعف من فعالية الاستجابة الوطنية لهذه الظاهرة. في ظل غياب استراتيجية وطنية متكاملة وموحدة تربط بين الجهات التربوية والأمنية والصحية في التصدي لظاهرة المخدرات داخل المدارس. فالبرامج الوقائية تُنفذ بشكل متفرق، وغالبًا ما تكون رد فعل لحوادث فردية دون إطار مؤسسي مستدام (المشرف، الجوادي،٢٠١١، ٦٥). وهذا يشير إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات، مما يُسهم في تفاقم الظاهرة داخل البيئات التعليمية والاجتماعية.

خامساً: محدودية التمويل والموارد اللوجستية: يُعد ضعف التمويل أحد أبرز العوائق البنيوية التي تواجه النظام التعليمي في العراق، حيث تُظهر التقارير أن الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتناسب مع حجم التحديات التي تواجهه، خصوصًا في ظل تصاعد الظواهر السلوكية الخطرة مثل

تعاطي المخدرات. هذا القصور المالي يُترجم إلى نقص في البنية التحتية، غياب الكوادر المؤهلة، وافتقار المدارس إلى أدوات التوعية والإرشاد (شغيدل، ٢٠٢٢).وتشير بيانات وزارة المالية العراقية إلى أن الإنفاق على التعليم يتراوح بين ٤٪ و٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية. بحسب بيانات البنك الدولي، بلغ الإنفاق العام على التعليم في العراق حوالي ٣.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣.يحتل العراق المرتبة ٨٧ عالميًا من حيث الإنفاق على التعليم، والمرتبة الثامنة عربيًا، حيث يُخصص نحو ٤.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع (غني،٢٠٢٤)رغم أن النسبة تبدو متقدمة نسبيًا على المستوى العربي، إلا أن النتائج التعليمية لا تعكس هذا الإنفاق، بسبب سوء التوزيع، ضعف التخطيط، وغياب الرقابة على المشاريع التربوية. والإنفاق لا يُترجم إلى تحسين فعلي في البنية التحتية، أو تطوير المناهج، أو تدريب الكوادر، مما يُبقي التعليم في حالة "تمويل دون إصلاح".

سادساً: تقادم التشريعات وضعفها في مواجهة ظاهرة المخدرات:

رغم خطورة ظاهرة المخدرات وتزايد انتشارها بين الفئات العمرية المدرسية، إلا أن التشريعات التربوية والقانونية في العراق لا تزال تعاني من التقادم، الغموض، وضعف التطبيق. وهذا بدوره يُضعف من الاستجابة المؤسسية للظاهرة. مما يُضعف من قدرة النظام التعليمي على أداء دوره الوقائي والتربوي وهذا يرجع الى مجموعة من الأسباب أهمها (شبيب،٢٠٢٥):

١- قدم التشريعات التربوية وعدم تحديثها:

أ- لا تزال بعض التشريعات التربوية المعمول بها صادرة منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ولا تعكس التحولات الاجتماعية والأمنية الراهنة.

ب- لا توجد قوانين واضحة تُلزم المدارس بتطبيق برامج وقائية، أو تُحدد مسؤوليات الجهات المعنية في حالات التعاطي أو الترويج داخل الحرم المدرسي.

ج- أن التشريعات التربوية لم تُحدّث بما يتناسب مع التحديات السلوكية الجديدة، ومنها تعاطي المخدرات بين الطلبة.

٢- ضعف الربط بين التشريعات التربوية والأمنية:

يُركز قانون مكافحة المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ على العقوبات الجنائية، دون أن يُميز بين المتعاطي الطالب والمتاجر البالغ، مما يُعيق المعالجة التربوية ويُحولها إلى إجراء عقابي فقط. بالإضافة الى عدم وجود آليات قانونية تُنظم التعاون بين وزارة التربية ووزارة الداخلية في حالات الاشتباه أو الوقاية، مما يُضعف التنسيق المؤسسي (حسون،٢٠٢٤). وهذا يعني أن التشريع العراقي يُعاني من فجوة بين النص القانوني والتطبيق الميداني، خاصة في البيئات التعليمية التي تتطلب معالجة تربوية لا جنائية.

٣- غياب التشريعات خاصة بالإرشاد النفسي والوقاية المدرسية وضعف الرقابة:

لا توجد قوانين تُنظم عمل المرشدين النفسيين داخل المدارس، أو تُحدد معايير تعيينهم وتدريبهم. كما أن قانون التعليم الأساسي لا يتضمن بنودًا تُلزم المدارس بتقديم خدمات الدعم النفسي أو التربوي، رغم تصاعد الحاجة إليها. وعليه لابد من إصدار تشريعات تربوية جديدة تُعزز دور المدرسة في الوقاية من المخدرات، وتُحدد مسؤوليات كل جهة بوضوح (ساجت،٢٠٢٥، ٥٥٥-٥٦٥).

كما أن بعض الإدارات المدرسية تفتقر إلى الوعي القانوني، ولا تُبلغ الجهات المختصة في حالات الاشتباه، خوفًا من تشويه سمعة المدرسة. هذا الضعف يُسهم في تفاقم الظاهرة، ويُفقد المدرسة دورها كمؤسسة تربوية وقائية. انظر الجدول رقم (١).**جدول رقم (١)تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة العراقية وتجربة ايسلندا في مجال السياسات التعليمية والوقاية والتأهيل لمعالجة ظاهرة المخدرات**

المحور	العراق	ايسلندا
الإطار القانوني	قانون مكافحة المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، يركّز على التجريم والردع، مع إشارات محدودة للوقاية التربوية	سياسات وقائية وتأهيلية مدمجة ضمن التعليم والصحة النفسية، مدعومة بتشريعات محلية ومجتمعية منذ ١٩٩٨
دمج الوقاية في المناهج	غير ممنهج، يقتصر على أنشطة لا صفية أو ندوات جامعية، دون وجود برامج تربوية مدمجة	مدمج رسميًا في المناهج من الصف الأول، ضمن برامج مثل ***Youth in Iceland*** التي تركز على المهارات الحياتية والصحة النفسية

تدريب الكوادر التعليمية	محدود، لا توجد برامج إلزامية لتأهيل المعلمين في مجال الوقاية أو الدعم النفسي	تدريب إلزامي للمعلمين على الوقاية النفسية والسلوكية، ويُعد ذلك جزءًا من التطوير المهني المستمر
مشاركة الأسرة والمجتمع	غير منتظمة، تعتمد على مبادرات فردية أو منظمات مدنية، دون إطار مؤسسي موحد	مشاركة إلزامية ومنظمة، تشمل توقيع الأسر على اتفاقيات سلوك، ومتابعة دورية مع المدارس والبلديات
وجود مراكز تأهيل تربوية	محدودة، غالبًا عبر المستشفيات أو مراكز الإرشاد الجامعي، دون دمج مباشر في البيئة التعليمية	مراكز تأهيل داخل المدارس، بإشراف مستشارين نفسيين دائمين، مع خطط فردية للطلاب المتعافين
الدمج المدرسي بعد العلاج	غير واضح، يُترك للجهود الفردية أو الأهل، دون وجود بروتوكولات تربوية رسمية	مدمج رسميًا، مع خطط متابعة فردية لكل طالب، تشمل الدعم النفسي والتربوي داخل المدرسة
آليات التقييم والمتابعة	غائبة أو غير ممنهجة، لا توجد أدوات تقييم سلوكي أو نفسي معتمدة على المستوى الوطني	تقييم دوري باستخدام استبيانات وطنية وتحليل بيانات سلوكية ونفسية، تُستخدم لتطوير السياسات التربوية

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالمصادر التالية:(Kristjansson et al., 2020,62-69)

خلال عقدين من الزمن، استُخدم نموذج الوقاية الأيسلندي (IPM) للحد بشكل كبير من معدلات تعاطي المراهقين للمواد المخدرة في أيسلندا. باختصار، يُعد نموذج الوقاية الأيسلندي نظامًا تعاونيًا متعدد القطاعات، قائمًا على المجتمع، حيث يتعاون الباحثون وصانعو السياسات والقادة الإداريون والممارسون للحد من احتمالات تعاطي المراهقين للمواد المخدرة مع مرور الوقت. بالمقارنة، تُصنف أيسلندا الآن من بين أدنى دول أوروبا من حيث تعاطي المراهقين للمواد المخدرة(Sigfusdottir et al., 2020, 58-61) نستنتج من خلال ما طرح أعلاه الى ان العراق يتبنى نهجا تقليديا، يركز على الجوانب الأمنية والعقابية في مكافحة المخدرات مع بعض المبادرات التوعوية والعلاجية، تشمل البرامج الحالية حملات توعية، ومراكز علاجية، وبرامج إعادة تأهيل، إلا أن التركيز لا يزال منصبا على الردع والعقوبة. على الرغم من ان العراق يمتلك بنية قانونية حديثة، لكنه يفتقر إلى التكامل المؤسسي بين التعليم والصحة النفسية، ما يجعل الوقاية والتأهيل غير مستدامين.بينما؛ آيسلندا تقدم نموذجًا متكاملًا حيث التعليم ليس فقط وسيلة توعية، بل أداة علاج وتأهيل فعّالة، مدعومة بتنسيق مؤسسي ومجتمعي.**ختاماً تلعب السياسات التعليمية**، دورًا محوريًا في معالجة ظاهرة المخدرات من خلال بناء بيئة تربوية وقائية تُعزز الوعي السلوكي لدى الطلبة، وتُسهم في تقليل عوامل الخطورة المرتبطة بالتعاطي. هذا الدور يتجسد في:تطوير المناهج الدراسية لتشمل مفاهيم الوقاية، المهارات الحياتية، والتفكير النقدي. بذلك، تُصبح المدرسة ليس فقط مكانًا للتعليم، بل فضاءً للحماية والتوجيه، يسهم في تحصين الأجيال من المخاطر السلوكية والاجتماعية

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٥ لم تعد مجرد إشكالية صحية أو جنائية، بل تحولت إلى تحدٍّ مجتمعي شامل يمس الأمن القومي، التنمية البشرية، والنظام التعليمي على حد سواء. وقد أثبت التحليل، أن السياسات التعليمية يمكن أن تؤدي دورًا محوريًا في التصدي لهذه الظاهرة إذا ما صُممت ونُفذت ضمن إطار وقائي، تشاركي، ومبني على الأدلة. ومع ذلك، بيّنت النتائج أن الاستجابة التعليمية ما زالت محدودة، بسبب نقص الكوادر المتخصصة، غياب المحتوى الوقائي في المناهج، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ومحدودية الموارد المالية والتشريعية. إن تطوير التعليم في العراق بات ضرورة ملحّة ليس فقط للنهوض بالمستوى الأكاديمي، بل لتحصين المجتمع من المخاطر السلوكية، وعلى رأسها تعاطي المخدرات، وذلك عبر سياسات تعليمية وقائية شاملة، تستهدف الطالب، الأسرة، والمجتمع.

التوصيات:

١- تطوير المناهج الدراسية، ودمج وحدات تعليمية تفاعلية حول أضرار المخدرات وآليات الوقاية، ضمن مواد التربية الإسلامية، العلوم، والتربية الصحية.

٢- التركيز على مهارات التفكير النقدي، اتخاذ القرار، ومقاومة الضغوط.

٣- تعزيز الإرشاد النفسي والتربوي، وتوظيف مرشدين نفسيين مؤهلين في جميع المدارس، مع برامج تدريب مستمرة.

٤- إنشاء وحدات دعم نفسي داخل المؤسسات التعليمية.

٥- بناء شراكات مؤسسية.

٦- وضع استراتيجية وطنية موحدة لمكافحة المخدرات تضم وزارات التربية، الداخلية، الصحة، ومنظمات المجتمع المدني.

٧- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لرصد الحالات ومناطق الخطر.

٨- تخصيص موارد مالية مستدامة وإدراج بند ثابت في الموازنة العامة لتمويل البرامج الوقائية في المدارس.

٩- توجيه جزء من الدعم الدولي لتطوير البنية التحتية الوقائية.

١٠- إصلاح التشريعات التربوية.

١١- تعديل قانون التعليم الأساسي ليشمل إلزامية الخدمات النفسية والوقائية.

١٢- تحديث التشريعات لتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات التربوية والأمنية بوضوح.

١٣- حملات توعية مجتمعية. وتنفيذ حملات وطنية متزامنة داخل وخارج المدارس، مع إشراك الطلبة وأسرهم.

١٤- توظيف الإعلام التقليدي والرقمي لنشر الوعي بمخاطر المخدرات.

Sources

Journals:

1. Abdul Ilah bin Abdullah Al-Musharraf & Riyadh bin Ali Al-Juwadi, Drugs and Psychoactive Substances: Causes of Use and Methods of Confrontation, 1st Edition, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
2. Ahmed Abdul Aziz, Transformations of Drug Crimes in Iraq after 2003: A Social Analytical Study, Iraqi University Journal, Issue 51/1, Center for Islamic Research and Studies (Mabda'), Iraqi University, Baghdad, 2021.
3. Firas Jassim Mousa, The Educational Reality in Iraq: Challenges and Options for Confrontation, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2014.
4. Hamdi Ahmed Omar, Drug Use and Addiction and Their Impact on Achieving Sustainable Development Goals and Programs: A Field Study on a Sample of Youth in Sohag Governorate, Journal of the Faculty of Arts in Qena, Issue 55, South Valley University, Egypt, 2022.
5. Hind bint Abdullah Al-Otaibi, Analysis of the Challenges Facing the Rehabilitation and Care System for Recovering Addicts: A Study from the Perspective of Workers in Treatment and Rehabilitation Centers, Iraqi University Journal for Human Sciences (Mabda'), Vol. 73, Issue 1, Iraqi University, Baghdad, 2025.
6. Houadef Rabah & Fares Ali, Psychological Counseling in Reducing Drug and Psychoactive Substance Addiction Behavior among School Adolescents, Al-Midan Journal for Sports, Social, and Human Studies, University of Djelfa, Algeria, 2019.
7. Khalid Hantoush Sajet, A National Strategy to Combat Drugs in Iraq, Journal of Al-Qadisiyah University for Human Sciences, Vol. 28, Issue 1, Al-Qadisiyah University, Iraq, 2025.
8. Mahmoud Ibrahim & Manal Sayed Youssef, Guideline for Preparing Educational Policy and Measuring Its Impact, Regional Center for Educational Planning, UNESCO, France, 2024.
9. Malik Ghazi & Ruqayya Abdullah, The Role of Educational Institutions in Reducing the Phenomenon of Drug Use among Youth in Iraq after 2003 – A Proposed Vision, International Journal of Educational Sciences and Literature, VSRP Publishing House, Issue 3, London, 2025.
10. Safa Abbas Abdul Hussein, The Spread of the Drug Phenomenon and Its Political and Security Implications in Iraq after 2005, Wasit Journal for Human Sciences, Issue 21, Iraq, 2025.
11. Sidad Mouloud Sabea, The Spread of the Drug Phenomenon in Iraq and Its Social Implications, Hammurabi Journal for Studies, Issue 52, Baghdad, 2024.

Websites:

1. Abdulrahman, A. A. (2023), **Combating drugs and their gangs in the policies of international organizations: A case study of the United Nations and the Arab League**, Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Suez University,P.98. Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_305742.html

2. Adel Abdul Zahra Shbeeb, Indicators of the Deterioration of the Educational Reality in Iraq since 2003, Baghdad Center for Legal and Economic Development, Published January 16, 2022, Accessed 28/8/2025, Available at: https://bcled.org82/
3. Ali Ghani, Iraq Ranks Eighth in the Arab World in Education Spending… Did the Money Achieve Its Goals?, Al-Sabah Newspaper, Published 31/3/2024, Accessed 28/8/2025, Available at: https://alsabaah.iq/94344-.html
4. Ihab Shaghedel, Education in Iraq: 20 Years of Collapse Amid Lack of Funding, Staff, and Infrastructure, "NIRIJ" Investigative Journalism, Published April 2022, Accessed 28/8/2025, Available at: https://nirij.org
5. Kristjansson AL, Mann MJ, Sigfusson J, Thorisdottir IE, Allegrante JP, Sigfusdottir ID. **Development and Guiding Principles of the Icelandic Model for Preventing Adolescent Substance** Use. Health Promot Pract. 2020 Jan;21 ,doi: 10.1177/1524839919849032. Epub 2019 Jun 4. PMID: 31162978; PMCID: PMC6918020.
6. Muslim Dhahir Hassoun, Confronting Drug and Psychoactive Substance Crimes in Iraqi Legislation, Center for Strategic Studies, University of Karbala, Published May 2024, Accessed 28/8/2025, Available at: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
7. Sa'adu, I. B., & Sifawa, A. M., Educational Policy: A Review of its Nature, Forms, Processes, Rationale and Misconceptions. Rima International Journal of Education (RIJE), ISSN: 2756 - 6749, 1(2), 2022. https://doi.org/10.5281/zenodo.7050729
8. Sigfusdottir ID, Soriano HE, Mann MJ, Kristjansson AL. Prevention Is Possible: **A Brief History of the Origin and Dissemination of the Icelandic Prevention Model. Health Promot Pract**. 2020 Jan;21(1): doi: 10.1177/1524839919886314. PMID: 31841374
9. Weam Reda, Community Partnership Goals, Regulations, and Resulting Outcomes, Arab Comprehensive Encyclopedia, Published October 1, 2020, Accessed 20/8/2025, Available at: https://www.mosoah.com/career-and-education/education/community-partnership-goals/
10. Yahya Saad, The Concept of Educational Policy and Its Characteristics, Drasah for Consultations, Studies, and Translation, published 16/7/2022, Accessed 20/8/2025, Available at: https://drasah.com/Description.aspx?id=6303